السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 01 ص ص: 178-198
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

واقع الاتصال السياسي في الجزائر: مقاربة تحليلية للحظة الحراك الشعبي

The Current Political Communication in Algeria: An analytical approach for the moment of popular movement

محمد رزين*، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس
rezine.mohammed@yahoo.com
بوعمامة العربي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم
larbisic@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/02/03 تاريخ القبول: 2020/06/07

ملخص:

لقد عملت أوروبا بعد أن قلبت النظم السلطوية على التأسيس لديمقراطيات فريدة من نوعها، يلعب فيها البرلمان والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني والمفكرين والمثقفين دور الوسيط بين الشعب والسلطة، وبذلك استطاعت أن تحدث التوازن في المجتمع وإنعاش الاقتصاد وتحرير العقل ودعم الإبداع، منذ عقود من الزمن في الوقت الذي لا تزال إفريقيا والشرق الأوسط تكرسان للتفكير السياسي والاقتصادي التقليدي الذي تجاوزه الزمن. وهو الأمر الذي أصبح ينطبق اليوم على الجزائر كعينة عبر حراكها الشعبي منذ لحظة 22 فيفري 2019 عن انسداد في أفق التواصل السياسي بين السلطة والمواطنين. نحاول في هذا المقال العلمي التطرق إلى الجوانب التي أدت إلى انسداد قنوات الاتصال السياسي في الجزائر. وفي ضوء هذه الجوانب سنحاول فهم وتحليل ما نتج عنها من حراك شعبي وكذا ما رافقه من تلاعب بالمعلومات وتشويه للحقائق في ظل قصور الإعلام التقليدي.

* المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية: الاتصال السياسي – الحراك الشعبي – السلطة – الأخبار الكاذبة– نهاية الأيديولوجيا.

Abstract:

With the overthrow of authoritarian regimes, Europe subsequently overturned on establishing unique democracies in which parliament, the media, civil society institutions, intellectuals and intellectuals play a significant role of mediator between the people and power. They, thereby, were able to create a balance in society, revive the economy, liberate the mind, support creativity, decades ago, while Africa and the Middle East remains devoting to outdated traditional political and economic thinking. This reflects the contemporary political situation of Algeria as a sample since February 22, 2019, led to obstruction outlooks of political communication between the Authority and the citizens.

Therefore, this article investigates the aspects yield to the current blockage of the political communication channel in Algeria. In light of these aspects, we figure out and analyze the resulting mobility of the people, as well as the accompanying manipulation of information and distortion of facts based on the limitations of traditional media.

Keywords: Political Communication, Popular movement, Authority, fake news, The end of ideology.

مقدمة

يقول هارولد لازويل Harold Lasswell (1902- 1978) أن المجتمع بمكوناته يأخذ شكل الهرم. فتأتي النخبة السياسية على الرأس باعتبارها تستحوذ على كل أنواع السلطة، ويأتي الشعب كقاعدة للتعاطي مع كل ما أنتجته النخبة الحاكمة، ويتوسطهما رجال الفكر والثقافة وقادة الرأي من الإعلاميين. بحيث تعمل هذه الطبقة البينية على شرح أفكار النخبة الحاكمة ومناقشتها ومن ثمة بناء المواقف والآراء التي تأتي بناء على متطلبات المجتمع بمختلف مكوناته وحساسياته.

هذه الوظيفة function ضرورية في كل المجتمعات والأنظمة حتى الشمولية منها تجد الوسيلة المناسبة لتلبية هذه الوظيفة، ولعل للأحزاب السياسية وظيفتين داخل المجتمع: فهي تلعب دور صانع القرار في حالة قربها من دوائر السلطة وفي هذه الحالة فهي امتداد للسلطة أوهي وجه آخر للحاكم، ورغم هدا فهي من الناحية الشكلية عبارة عن وسيط بين الحاكم والمحكومين، وفي حالة بعدها عن مركز صنع القرار فهي تحاول أن تسوق مواقفها من قرارات ومشاريع النخبة الحاكمة، من خلال وسائل الإعلام وكل أشكال الاتصال بالجماهير. هته الوظائف بغض النظر عن بعدها أوقربها من مركز صنع القرار تسمى بعملية الاتصال السياسي، وهي تحظى بأهمية بالغة في المجتمعات والأنظمة خصوصا الديمقراطية منها. ولعل التبادل السياسي للمعلومات والإشارات بين الحكام والمحكومين مرتكزا رئيسا لتجسيد الديمقراطية ومؤشرا على حيوية المجتمع بمختلف مكوناته.

يشير الأنصاري (2009) إلى أنه: "يمكن التمييز بين نمطين أساسيين في الثقافة السياسية political culture أولهما هو نمط المشاركة pattern of participation الذي ينظر إلى أفراد المجتمع كمواطنين لهم الحق الأصيل في صناعة وتوجيه القرار السياسي لبلادهم، وثانيهما هو نمط الخضوع pattern of submission الذي يحتوي داخله على نماذج متباينة في أشكالها ودرجاتها أعرقها النموذج الأبوي الذي لا يعترف لهؤلاء الأفراد بحق المواطنة أصلا ولا يعتبرهم سوى رعايا، وأحدثها النموذج التسلطي الذي قد ينظر إليهم

كمواطنين ولكنه لا يعترف لهم بحق صناعة القرار السياسي ولا يسمح لهم إلا بالاهتمام بمنتج القرار" (ص 49). هذه الممارسات بغض النظر عن النمط الذي تنتمي إليه، تعطي صورة بليغة عن تشكل مفهوم الاتصال السياسي فهي بذلك نتاجا لوجوده أو عدمه. هذه العملية تتم في إطار هرم تنظيمي organizational pyramid يضم كل عناصر المجتمع. وبذلك يصبح لمختلف وسائل الإعلام والاتصال التقليدية والجديدة، وظيفة سياسية في المجتمع. وبذلك تبرز العلاقة التلازمية القوية بين السياسة والاتصال. ويصبح لكل مؤسسات المجتمع، من أحزاب سياسية واتحادات جماهيرية وجمعيات وجامعات وغيرها من المؤسسات الفاعلة، دورها في عملية التواصل السياسي. خصوصا حين حصول الانسداد بفعل الاتجاه الأحادي لوسائل الإعلام، وكذا قلة المعلومات عن النظام السياسي ومخططاته.

وبناء على هذا المدخل سنحاول في هذا المقال مناقشة واقع الاتصال السياسي في الجزائر، بالاعتماد على تحليل لحظة الحراك الشعبي الذي انطلق ابتداء من يوم 22 فيفري 2019. وسنتطرق في دراستنا إلى عدة جوانب من الحراك الشعبي، تمثل عناصر رئيسة في مكونات هرم المجتمع. وهوما سيتضح بعد الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما مفهوم الاتصال السياسي وما هي الوظائف السياسية للاتصال؟
- هل يمثل حراك 22 فيفري مؤشرا على انسداد في قنوات التواصل السياسي؟
- ما هو التأثير الناجم غياب المعلومات في ظل بيئة افتراضية رقمية سريعة أنتجت حراكا شعبيا؟
- ما هو الدور الذي لعبته الجامعة كقناة للتواصل السياسي خلال فترة الحراك الشعبي؟
- هل يمثل الحراك الشعبي موتا للأيديولوجيا في الجزائر؟
- ماذا حصل للمثقف الجزائري خلال فترة الحراك الشعبي؟

1/ الاتصال السياسي: المفهوم والوظيفة

تتمثل علية الاتصال السياسي حسب جون ماري كوتريJean-Marie Cotteret (1990)، في وظيفة تبادل المعلومات والرموز والإشارات والخطابات بين الرأس (الحكام) والقاعدة (المحكومين). "عن طريق قنوات إرسال (وبث) مهيكلة أو شكلية " (ص117). ويرى كوتري أن الاتصال السياسي "يضمن التطابق والتناسق بين الحكام والمحكومين، عن طريق تبادل مستمر للمعلومات: تعبير قرارات السيادة للحكام على المحكومين، ويضمن الاتصال شرعنة Légitimation سلطة الحكام على المحكومين"(ص 110).

أوردت كاترين فولتمر (2016) أن بلومر وغيريفيتش Blumler and Gurevitch "يميزان بين التفاعلات الأفقية التي تحدث بين المؤسسات السياسية وميديا الإعلام من ناحية، وبين نظيرتها الرأسية التي تتدفق من أعلى إلى أسفل من حيث الاتصال بين هذه الفعاليات والمواطنين من الناحية الأخرى" (ص 52). بحيث تنتقل المعلومات وفق مسارين، أحدهما عموديا من الرأس إلى القاعدة _من الحكام إلى المحكومين_ الآخر أفقيا بين المحكومين حيث تنتقل المعلومات بفعل الاتصال الشخصي وما شابهه "والعمليتان الاتصاليتان متكاملتان" (بن خرف الله، 1991، ص 81) . وقد عرف جون ميدوJ. Meadow الاتصال السياسي بأنه: " الطريقة التي تؤثر فيها الظروف السياسية على تشكيل مضمون الاتصال وكميته، كما أنه أيضا يتعلق بالطريقة التي يمكن بها أن تقوم ظروف الاتصال بتشكيل السياسة، وبعبارة أخرى يتعلق الاتصال بتبادل الرموز والرسائل التي تكون قد شكلتها أو أنتجتها النظم السياسية" (المصالحة، 2002، ص 55).

إذ تسعى السلطة دوما إلى تحقيق أهدافها وتعزيز سلطتها على المحكومين من خلال وسائل الإعلام والاتصال ، وهذه العملية تعتمد على قوة الاتصال واستمرار تبادله بين الحكام والمحكومين لديمومة عملية الاتصال السياسي التي يتخذها الحكام وسيلة تعزيز للسيطرة والسلطة.

ويعرف المصالحة (2002) الاتصال السياسي بكونه نمط اتصالي ذووظيفة سياسية خالصة لصالح القائمين عليه _من رجال سياسة ورجال إعلام وحتى رجال فكر وثقافة_ وبالتالي فإننا لما نتكلم عن أهداف ودوافع الاتصال السياسي، سنتوقف على إحداث الأثر الفعلي أو المحتمل الذي يتجلى من خلال سلوك الآخرين. وهنا نشير إلى عملية الاتصال السياسي في مفهومها العام يتجلى أثرها في سلوك المتلقي وأيضا في قرار المرسل والعكس صحيح. وتستدعي عملية الاتصال السياسي هنا عنصري التأثير والإقناع لنجاحها.

وحسب عبد الفتاح (2008) فإن مصطلح الاتصال السياسي political communication يشير إلى " التدفق المستمر للمعلومات فيما بين وحدات النظام السياسي، وبينه وبين النظم الأخرى داخل وخارج المجتمع حتى يمكن الوفاء بأغلب المطالب، وتتم من خلال وسائل الإعلام والأحزاب وجماعات المصلحة والبيروقراطية وقادة الرأي" (ص 12)

تعمل الرسائل والمضامين السياسية بين الحكام والمحكومين على التأثير في شكل ومضمون القرار السياسي الصادر من السلطة، وما يترتب عنه من فعل سياسي من قبل المواطنين.

ويرى آل سعود (2010) أنه ينبغي التفريق بين الاتصال السياسي باعتباره نشاطا اجتماعيا ووظيفة إنسانية هامين، وبين الاتصال كتخصص علمي _قد تبلور منذ تنظيرات أرسطو الأولى في الخطابة_ له اتجاهاته البحثية وروافده وتحاقله مع مجالات علمية أخرى قريبة منه، والاتصال السياسي حسبه هو: "ذلك العلم الذي يدرس مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي يزاولها القائمون بالعملية الاتصالية من أجل تحقيق أهداف سياسية " (ص 19).

تتمثل عملية الاتصال السياسي بصورة عامة، في العلاقة مابين السياسة برجالها، وكذا وسائل الإعلام والاتصال برجالها أيضا. فالسياسيون ينشئون منابرا إعلامية واتصالية خاصة بهم، أوقد يستعملون وسائل إعلام واتصال صديقة لبث رسائلهم السياسية، أو التعبير عن مشاريعهم المستقبلية، وكذا الإعلاميين قد يرسلون مضامينهم السياسية ، سواء كانت نابعة من إرادات وتصورات عامة الناس، أو قناعات سياسية شخصية تعكس إيديولوجيا معينة.

إذن يمكن القول إجمالا أن ظروف عملية الاتصال ووسائله، وكذا ظروف الممارسة السياسة وأهدافها، وحدهما المتحكمين في عملية الاتصال السياسي. وبذلك فإن مضمون العملية الاتصالية يتحمل بالرموز والإشارات والرسائل السياسية، كما أن العملية السياسية تستدعي أساسا تدخل وسائل الإعلام والاتصال كآلية لممارستها، والتعبير عنها وبث مضامينها. هكذا يرتكز مفهوم الاتصال السياسي على حقيقة التأثير المتبادل، الذي يتم من خلال وسائل الإعلام والاتصال في اتجاهين، من الحكام إلى المحكوم ومن المحكومين إلى الحكام.

وتتجلى العلاقة القوية لعالم السياسة بعالم الاتصال، من خلال بعض الأسس التي يعتمد عليها قيام أي تنظيم سياسي في أغلب المجتمعات، والمتمثلة فيما يلي:

- وجود العلاقة التي تحدد سعة الاتصال بين الفرد والدولة من جهة، والسلطة السياسية من جهة أخرى، على أساس المصلحة المتبادلة بين كلا الطرفين.
- وجود الديمقراطية التي تقوم على أساس احترام الحقوق والواجبات والحريات العامة، وحرية الاتصال واستقاء المعلومات.
- وجود نظام اتصالي إعلامي، يضمن عملية نقل الوعي الهادفة والمقصودة. التي تتعلق بالحياة الشاملة لأفراد المجتمع، وتعكس البنى السياسية والاجتماعية للمجتمع الذي توجد فيه، وعلاقة المجتمع بالدولة والحكومة، وسياسات تنفيذ الواجبات واستحقاق الحقوق.
- وجود قاعدة للتطور التقني، وبخاصة انتشار المعلومات وطنيا ودوليا. (آل سعود، ص 6)

ويمكن إبراز الوظائف السياسية للاتصال من خلال وظائف الاتصال التي حددها كل من هارولد لازويل Harohd Lasswell ، روبرت ميرتون Robert Merton، بول لازار سفيلد Paul Lazarsfeld فيما يلي:

- الوظيفة الإخبارية: وذلك بنقل المعلومات السياسية وإعلام الجمهور عن سياسات الدولة. وتهدف هذه الوظيفة إلى صنع قبول شعبي للحفاظ على قوة الدولة أو تعزيزها.
- التنشئة السياسية: من خلالها يعي الفرد خصائص المجتمع، والاتجاهات والأفكار السياسية السائدة على المستوى الداخلي والخارجي. كما أنها تؤدي إلى نوع من التكيف الضروري مع النظام السياسي.
- التسويق السياسي: توظف الأنظمة السياسية وسائل الاتصال للعرض والترويج لسياساتها. وتكوين صورة ذهنية إيجابية عن الحكومة لدى أفراد المجتمع، ليس في وقت الحملات الانتخابية فقط، وإنما في جميع الأوقات.
- التأثير في اتجاهات الجماهير: وذلك بتوجيه الرأي العام المحلي والتأثير عليه، وتحديد مواقفه المساندة لسياسات الحكومة ودعم برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- الرقابة على الحكومة: من خلال مراقبة وسائل الإعلام للمؤسسات، والقضايا والأحداث والآراء، وتسليط الضوء على بعضها، وتقويم أداء الحكومة.
- المساعدة في صنع القرارات: باستخدام وسائل الإعلام الدعاية لسياسات الحكومة. وفي عملية الترويج لقرارات السلطة وتبريرها، من أجل تأييد الرأي العام لها.
- دعم مشروعية النظام السياسي: وذلك بتقوية العاطفة تجاه النظام السياسي، التي بدورها تضمن شرعية الحكومات.
- تأكيد الشعور بالهوية الوطنية: وذلك بنقل وسائل الاتصال لتراث المجتمع، وتعميق الروابط التاريخية والثقافية والاجتماعية والسياسية في النفوس، وبث روح الولاء والانتماء الوطني، وتعميق العلاقة بين أفراد المجتمع والحكومة.
- إدارة الصراعات السياسية: وذلك بمساهمة وسائل الاتصال في مواجهة الصراعات داخل المجتمع، وحلها من خلال زيادة حجم المعلومات حولها،

وتغطية كافة وجهات النظر، بدلا من معرفة جانب واحد من الحقيقة قد يسبب جانبا من الصراع. (آل سعود، ص ص 61، 71).

2/ **الحراك الشعبي كمؤشر على انسداد قنوات التواصل:**

نشير في البداية إلى أن أوروبا بعد أن قلبت النظم السلطوية، عملت على التأسيس لديمقراطيات فريدة من نوعها، يلعب فيها البرلمان والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، والمفكرين والمثقفين، دور الوسيط بين الشعب والسلطة، وبذلك استطاعت أن تحدث التوازن في المجتمع، وإنعاش الاقتصاد وتحرير العقل ودعم الإبداع، منذ عقود من الزمن في الوقت الذي لا تزال إفريقيا والشرق الأوسط، تكرسان للتفكير السياسي والاقتصادي التقليدي الذي تجاوزه الزمن.

والمعروف عن النظام السياسي الجزائري كخصوصية، أنه ديمقراطي شكلا، وتسلطي مضمونا. وهذا الشكل من الأنظمة، تدين به الكثير من دول العالم التي تتغنى بالحرية نهارا، وتمارس القمع ليلا. فالجزائر في كل الفترات، وفي جميع المحطات، يحكمها نفس النظام وتسير بنفس الأساليب، انطلاقا من نفس العقلية. والاختلاف الوحيد ما بين مرحلة الحزب الواحد، ومرحلة ما بعد الحزب الواحد، هو تغير النظام الاقتصادي المتزامن مع تمام التحول الاجتماعي، واعتناق الدولة لعقيدة مرتبكة غير واضحة، لا ندري كيف يمكن تصنيفها وتسميتها، بعد أن كانت اشتراكية خالصة. إذن النظام واحد، إلا أن الصورة الملصقة على وجهه متغيرة. ومما ينبغي الإشارة إليه كملاحظة واستنتاج، هو أن هذه الصورة الملصقة على وجه النظام، والممثلة في الطاقم التنفيذي من رئيس بوزرائه، وما يملكه من استحواذ تام على باقي السلطات، تلعب دورا في تصريف شؤون المجتمع، ونسجل في هذا الإطار أن انفجار الشارع، نابع من انسداد في قنوات التواصل وغياب لسبل الحوار. وهذا بدوره نابع من نرجسية سياسية، تعاني منها السلطة الممثلة لهذا النظام. ونذكر في هذا المقام، أن من بين أخطاء الرئيس الذي أزاحه الحراك الشعبي، أن سياسته قضت على مؤسسات المجتمع المدني، وحولت الأحزاب السياسية

والجمعيات والاتحادات الجماهيرية والنقابات، إلى لجان مساندة. وبالتالي فقد المجتمع توازنه، وتحولت المعارضة مع احترامنا لها أيضا، إلى كارتون سياسي ليس له محل من الإعراب، مما أفقد الشعب الثقة في كل شيء، ودفع بالشباب باعتباره الشريحة الواسعة في المجتمع، إلى تقديم استقالته من السياسة والكفر بها ولعنته لممارسيها، إذ أصبح يراهم مارقين، وذهب إلى تشبيههم بالاستعمار الفرنسي، الذي عرف بعض خباياه من خلال بعض الأفلام فقط. ومما ينبغي أن ننوه إليه، أن هذه الاستقالة ليست فعلية، بل مجرد وقوع تحت الصدمة، وهو بمثابة تخزين صامت، انعكس بثه التجريبي لفترة معتبرة على شبكات التواصل الاجتماعي، في انتظار التخلص من عقدة الخوف. وفعلا تخلص الشباب من عقدة الخوف، وعاد بشعارات متراوحة ما بين الخوف والشجاعة، السخرية من الواقع والمآل، البهجة والنفس الطويل، الأمل والحلم، أيضا شعارات مضبوطة تماما على إيقاع الملاعب، مما أضفى على مسيراته أجواء احتفالية بامتياز.

تقول كاترين فولتمر: " يشير التحول إلى العنصر الثالث من النظام السياسي وهو المواطنون، إلى أثرهم فيما يسمى بالاتصال العام. هو أثر محدود بقدر ما. وعلى خلاف السياسيين ووسائل الإعلام، فإن صوت الناس قلما يسمع في الإطار العام، إلا أذا نجحوا في تنظيم صفوفهم من أجل اتخاذ إجراءات جماعية فعالة. ومن ذلك مثلا حركات المواطنين أو التظاهرات الجماهيرية التي تتم على نطاق واسع" (ص 51)

يبدو أن هذا الحراك، ما هو إلا نتيجة لدعوات تراكمت على مدار سنين، كانت مخزنة في العقل الباطن للشعب الجزائري، ولكنها وجدت الفرصة الحقيقية لتتجسد على أرض الواقع، بعد إعلان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة ترشحه لولاية خامسة. والأمر هنا لا يتعلق فقط بمصدر المعلومة، بل يتعلق أكثر بفهم سلوك المجتمع وكيفية استجابته. ولذلك فإن التحصين المثالي للدولة وللشعب في ظل هذا العالم المنفلت، هورفع سقف الحرية، وتكريس الديمقراطية شكلا ومضمونا وممارسة، وكذا توفير المعلومات الرسمية السريعة التي تقطع حبل الشك باليقين.

3/ تواصل سياسي في ظل غياب المعلومة وانتشار الأخبار الكاذبة:

هناك دراسات مختلفة قاربت موضوع الأخبار الكاذبة fake news من الناحية النفسية والاجتماعية والمعرفية، وهناك العديد من الدراسات خصوصا منها الأمريكية قد عالجت إشكالية الأخبار الكاذبة، ومما يمكن إجماله من هذه الدراسات، أن الأخبار الكاذبة أسرع انتشارا وأكثر شيوعا وتداولا من الأخبار الصادقة، وذلك لتوفر عنصر الإثارة فيها. وفرصة الانتشار التي تحظى بها الأخبار الكاذبة قد تصل إلى 70 بالمئة أكثر من الأخبار الصحيحة، على حسب التقرير الذي أعده باحثون من معهد ماساتشوستس للتكنلوجيا، وقد نشرت مجلة العلوم Science هذا التقرير تحت عنوان: " انتشار الأخبار الكاذبة والحقيقية إلكترونيا ".

يقول البروفيسور سنان أرال Sinan Aral من معهد ماساتشوستس: " لقد وجدنا أن الأخبار الكاذبة تنتشر أسرع وأعمق وأبعد وعلى نطاق أوسع، بشكل مؤثر عن الأخبار الحقيقية في كل تصنيفات المعلومات" (فيتبينوا، https://fatabyyano.net)

وتفترض دراسة نُشرت في دورية Nature Human Behaviour، أن تدفق المعلومات وامتداد اهتمام المستخدمين المحدود، يسهم في نشر محتوى ذي جودة منخفضة على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث وجد الباحثون علاقة ضعيفة بين الجودة وشعبية المحتوى، وخلصوا إلى أنه، في شبكة مشبعة بالمعلومات، فإن المحتوى منخفض الجودة يصبح عرضة للانتشار بشكل كبير كمادة عالية الجودة (العربي الجديد، https://www.alaraby.co.uk)

ولعل الأخبار السياسية الكاذبة أكثر تأثيرا من باقي الأنواع من الأخبار الكاذبة، ومن بين أسباب انتشار الأخبار الكاذبة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، هو القيام بمشاركة المضمون الكاذب بعد اكتفاء المستخدمين بقراءة العنوان فقط. ونشير في هذا الإطار أن خاصية المشاركة والتفاعلية التي تمتاز بها مواقع التواصل الاجتماعي، جعلت من الأخبار الكاذبة سريعة الانتشار وعابرة للقارات. وفي اعتقادنا جعلتها أيضا سريعة التلف. كما توصل

مجموعة من الباحثين البلجيكيين أن عامل المستوى المعرفي للأفراد يلعب دورا كبيرا في الحد من الأخبار الكاذبة أو استمرارها، وقد نشرت جريدة التايمز البريطانية دراسة، مفادها أن عمر الأخبار الكاذبة أطول ست مرات من الأخبار الصادقة.

لقد برز مصطلح الذباب الالكتروني electronic flies، وبرز في المقابل له على الطرف المناوئ مصطلح الجيش الالكتروني electronic army ، برزا هذان المصطلحان دوليا، وبشكل كبير في عمليات الانتخابات، خصوصا منها الرئاسية. فقد ظهرت بشكل واضح بعض الآثار التي تدل على عمليات إلكترونية مجيشة ومنظمة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، التي أفرزت دونالد ترامب. وتمثلت هذه العمليات في غزو مواقع التواصل الاجتماعي بمضامين مؤيدة للرئيس المنتخب، ما دفع إدارة الفايسبوك إلى التعبير عن حرصها الشديد من أجل وضع حد للمضامين الكاذبة، على غرار الجدل الذي أثارته وسائل الإعلام العالمية الكبرى عن تدخل روسيا في انتخابات الرئاسة الأمريكية، وكذا انتخابات الدول الأوروبية.

أما في الجزائر فيمكن اعتبار تدخل وزير العدل السابق الطيب لوح (تقلد مهام وزارة العدل منذ سنة 2013 وإلى غاية 2019) أمام مجلس الأمة الذي صرح فيه بالعدد المهول للجرائم الالكترونية خصوصا ما تعلق منها بالقرصنة ومحاولة الاستيلاء، بمثابة الاعتراف بخطورة الوضع على الرغم من اعتبار أن هذه الظواهر الالكترونية موجودة في كل دول العالم. ويبدو أن العملية قد تجلت بشكل صريح وواضح من خلال العملية التحريضية المنظمة التي قامت بها جهة مجهولة أطلق عليها رواد الفايسبوك اسم الذباب الالكتروني، ووقع بشأن هذا اختلاف في توجيه أصابع الاتهام من طرف رواد الفايسبوك، بين من يرى أنها صادرة عن جهات نظامية، ومن يرى أنها صادرة عن جهات خارجية، على اعتبار أن السواد الأعظم من مستخدمي الفايسبوك كانوا ضد العصيان المدني. ومن الشهادات المشتركة التي تثبت أن الدعوة إلى العصيان المدني هي عملية مجيشة ومنظمة، أن هذه الدعوات جاءت من حسابات لا يزيد عمرها عن بضع ساعات، وتم غلقها بعد فترة وجيزة جدا من قيامها بالمهمة. وعلى العموم يبقى

هذا مجرد افتراضات فرضها السياق الحالي للأحداث، أما الحقيقة فتبقى بعيدة، ربما سيلفظها التاريخ بعد مدة من التقادم. وبالتالي نتصور أن هذا التجييش الالكتروني موجود في كل دولة وحتى ما بين الدول لغاية وظيفية، وينشط بشكل بارز في المناسبات الحاسمة.

لقد كان الاعتقاد السائد أن الدعوات الأولى لحراك 22 فيفري مجهولة المصدر، وقد عملت وسائل الإعلام الرسمية في البداية على التسويق لهذا الاعتقاد، ولكن من الناحية الموضوعية يمكن اعتبار هذه الدعوات معلومة المصدر، ومصدرها هو المعارضة السياسية غير المهيكلة وكذا المعارضة السياسية العابرة للقارات.

لقد أصبح الإعلام التقليدي اليوم محاصر بشكل رهيب، محاصر بالمعلومات السريعة، ومحاصر بقلة البداهة الإعلامية التي تمكنه من وضع أجندة مرتبة بشكل معقول، ومحاصرا أكثر بالأخبار الكاذبة التي أظهرته في شكل تافه للغاية. لقد فشل الإعلام التقليدي فشلا ذريعا في تسويق نفسه للفايسبوك واليوتيوب، فحينما نجد أن أغلب المضامين المتداولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، والتي تحظى بنسب مشاهدة عالية هي مضامين لم تخرج من استوديوهات التصوير التلفزيونية، ولم تخصص لها جلسات إعداد ومعالجة، بل هي مضامين ارتجالية بسيطة جدا، سندرك أننا نعاني من الفراغ الإعلامي الذي صنعته هذه القنوات، وأننا بحاجة إلى برامج تلفزيونية يشرف عليها المدير المحترف، ويعدها الصحفي المحترف، ويشتغل على توصيلها صحفي نبيه على قدر عالي من التحليل والمسؤولية. شبكات التواصل الاجتماعي كشفت غباء البريستيج أمام ذكاء العفوية الواقعية.

نشير إلى أن الجيل الحالي وهو جيل الوسائط المتعددة، يتميز مواطنوه بكونهم لديهم شراهة كبيرة للأخبار والمعلومات، وفي نفس الوقت هم لا يملكون الوقت، قلقون، مرتبطون بالوسيلة، ولا يعجبهم شيء بتعبير الشاعر محمود درويش. وفي المقابل نحن نشهد جميعنا أننا نعاني من شح كبير في المعلومات التي تهمنا، هذا الشح ناجم عن انسداد في قنوات التواصل السياسي،

وزوال مؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي فراغ المجتمع من الدور المهم الذي تلعبه هذه المؤسسات كوسائل لتنوير الرأي العام والتبادل السياسي بين الحاكم والمحكوم. وفي ظل هذا الواقع المركب من فراغ وتعطش تكثر الانطباعات والتحليلات للأخبار المتاحة، وهذا يمكن أن نسميه بخدمة صحفية من طرف مواطنين لهم كل الحق في ملء هذا الفراغ. وأيضا تتفشى الأخبار الكاذبة التي قد تكون بداعي شد الانتباه والإعجاب، خصوصا على شبكات التواصل الاجتماعي، أو حتى بداعي التسلية أو ربما لدواعي أخرى.

نعتقد أن الأخبار الكاذبة لا يمكن السيطرة عليها، إلا بالمعلومات الرسمية السريعة، التي تنور الرأي العام وتقطع حبل الشك باليقين. أما الكلام عن الفراغ القانوني، فنتصور أن مهمة إعمال القانون تبدأ بعد توفر المعلومة كحق أساسي، لا يمكن التنازل عنه ولا العيش من دونه.

4/ حراك الجامعة: الجامعة كقناة للتواصل السياسي

تستعير الجامعة مكونات النظام العام الذي تسير به الدولة. فنجد أن إدارة الجامعة يقابلها السلطة، وهي في الحقيقة سلطة فعلية في الجامعة، ونجد أن التنظيمات النقابية للجامعة يقابلها مؤسسات المجتمع المدني، وهي تمثل شريكا اجتماعيا وتمثل وسيلة لممارسة السلطة، ونجد الطلبة والأساتذة يقابلهم الشعب، وهنا نسجل فقدانا للثقة والذي يمثل المشكل الرئيس لأزمتنا. وإذا عدنا إلى مختلف النقابات الجامعية من نقابات (طلبة، أساتذة، إداريين، وعمال) نجد بأنها تمثل امتدادا حاسما لمختلف الأوعية السياسية الحزبية، التي تمثل حلقة مهمة من حلقات النظام، بما فيها التشكيلات المشهود لها بالمعارضة، باعتبار أن مفهوم النظام يشمل كل ما يشكل الأمة. ونعتقد في هذا الإطار أن العقليات، والسلوكيات، ونسيج العلاقات المختلفة، وشكلها، يدخل أيضا ضمن مفهوم النظام العام. والنظام بقدر ما هو الذي ينتجنا، فنحن أيضا ننتجه ونساهم فيه ونغذيه بذهنياتنا، إذ نحن الذين صنعنا صنمية الصورة لكل رموز السلطة، كما صنعناها للإمام على سبيل المثال لا الحصر، نحن الذين صنعنا فزاعاتنا بأنفسنا. وهوما يدفعنا للقول بأن مطلب تغيير النظام يكاد يكون مستحيلا، ويحتاج إلى سنوات طويلة من النضال _الثقافي_

السياسي، الذي يستنزف هو الآخر الأمة بغض النظر عن محاسنه العظمى. بل هو مطلب بعيد عن إدراكنا للحقيقة. كما نعتقد أن مطلب تغيير النظام، هوما عبر عنه قائد الجيش بالمطالب التعجيزية. (مع الإشارة إلى أن التعامل مع الخطابات بحذر يمثل دعما لهذه اللحظة التاريخية).

وبالتالي فان ما حدث في الجامعة، خصوصا في الأسابيع الأولى من الحراك، هو امتداد لما حدث خارج الجامعة وكل الغيابات غير المبررة التي استهجنها الشعب في بداية الحراك، كان سببها عدم مواكبة هذه المؤسسات للحظة التاريخية التي تشهدها الجزائر، هذه اللحظة في الحقيقة أحرجت مراكز البحث والمفكرين والمتفلسفين، وشكلت دهشة للعقل الجزائري لأنهم لم يستطيعوا التنبؤ بها والتنبيه إليها، كما شكلت صدمة لقوى النظام المتشابكة.

لقد أدت أزمة فقدان الثقة ورغبة التحرر من كل أشكال المؤسسات التي تشكل الوساطة بين الحاكم والمحكوم، إلى التحرر من الكثير من التقاليد النضالية، التي لها أهميتها السياسية والقانونية، كالتعبير بالجمعيات العامة، وبكتابة البيانات وبالاتصال بالقنوات الرسمية، والاستعانة بمساحات زمنية على الإذاعات القنوات الإعلامية الوطنية والعالمية، حتى أصبحت مسيرات الطلبة والأساتذة تنزاح نحو الشعبوية، لأن الشارع كان سباقا إلى الحراك فاستطاع بسرعة البرق إنتاج شعارات هزلية بليغة، ولم تستطع الجامعة إنتاج خطاب يعبر عن موقفها الجامع وفاعليتها، فلم تستطع بذلك أن تمتلك حماسة وشجاعة الإقدام على إحياء فضاءات مفتوحة، لها مخرجاتها من توصيات ومقترحات وحلول تستمد شرعيتها جماهيريا وإعلاميا، إذ أن أغلب الورشات التي سجلت كانت في فضاء مغلق يعاني من فائض في الكلام، وليس لها حضور إعلامي ولا حتى تسويق يليق بأهميتها على شبكات التواصل الاجتماعي. فسجل الشارع أفضليته على الجامعة.

لقد أصبح لسان حال الجزائريين اليوم هو(ما فهمنا والو.. ماراهم راضيين حتى على واحد.. وين راح توصل؟ كيفاش آخرتها؟ ما بغاوش يفهموا.. قلنا

الحريرة مالحة زادولنا فيها الحار) وهذه الحيرة تمثل في الحقيقة تدمرا لهذا الشعب من انسداد قنوات التواصل السياسي، وغياب للدور الرئيس لنضال مؤسسات المجتمع المدني، وأيضا غياب لدور الجامعة، باعتبارها فضاء جامع لمختلف الأفكار والألوان والذهنيات والزوايا، يغلب فيه نضج العقل على حماسة العاطفة. لقد تحولت هذه المؤسسات في نظر الشعب إلى وسيلة تكريس للأمر الواقع من قبل السلطة. وهوما سيجلب المزيد من الانسداد السياسي و الاحتقان الشعبي في ظل غياب توازن المجتمع في دولة تدين بديمقراطية شكلية.

إن توازن المجتمع من حيث المؤسسات والوظائف، يلعب دورا أساسيا في انتقال المعلومات وتبادل الرسائل بين الشعب وأصحاب القرار. مما يتطلب من الجامعة، أن تفتح أبوابها على مدار ساعات العمل، ويتطلب من النقابات أن تبتدع طريقة للتعبير غير الأقفال والسلاسل. إذ أن الأقفال والسلاسل تعبير ديكتاتوري خال من رائحة الديمقراطية، ويتطلب من الطلبة والأساتذة وكافة الأسرة الجامعية أن يشتغلوا في محطتين، محطة واجب الدراسة، ومحطة واجب الوطن، وفي محطة واجب الوطن عليها أن تخرج مخرجات نقاشات الجامعة إلى الشارع وإلى المنابر الإعلامية وإلى كل الفراغات التي تنتظرها.

5/ الحراك الشعبي ونهاية الأيديولوجيا:

نشير إلى أن كلمة إيديولوجيا Idéologie مصطلح مركب من كلمتين يونانيتين (Idéa) التي تعني فكرة، و(Logos) الذي يعني علم أو خطاب أو شعار، وبالتالي فهي تعني وفقا لتركيب الكلمتين اليونانيتين علم الأفكار.

وقد أورد حجاب (2004) أن كلمة إيديولوجيا Idéologie قد " استعملت لأول مرة عن طريق قائد الخيالة والفيلسوف الفرنسي ديستودي ترسي (1755 -1826) في كتابه عناصر الايديولوجيا، وقصد بالإيديولوجيا علم الأفكار، وأصبحت الكلمة بسرعة كلمة شائعة بصفة عامة، ولا تعني علم الأفكار ولكن تعني نظاما من الأفكار والعواطف والاتجاهات بالنسبة للعالم والمجتمع والإنسان"(ص 88). وحسب عبد الفتاح (2008) فإن الكلمة تشير

إلى "مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ، التي تقدم لنا دليلا للعمل وفق هذه الأفكار التي يعتنقها مجموعة من الأفراد، أي أنها ناتج عملية تكوين نسق فكري عام، يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد، ويطبق عليها بصفة دائمة. وهي نسق من الأفكار والمعتقدات في مجتمع ما، أو الاتجاه الفكري الذي يتبناه الفرد أو المجتمع أو الفكر المظل أو المشوه لوعي الإنسان كما تقول الماركسية " (ص 15).

أما عن موت الايديولوجيا أو نهاية الأيديولوجيا، فهو تصور قدمه عالم الاجتماع الأمريكي دانيل بيل Daniel Bell (1919 -2011) في كتابه The End Of Ideology (نهاية الأيديولوجيا) عام 1960. وإن كان الحديث عن موت الأيديولوجيا مرتبط بشكل وثيق بالكلام عن نهاية الأيديولوجيات الكبرى التي تغذي المجتمعات كالقوميات والمذاهب الفكرية والتعصب للأديان، ولكن في مقالنا هذا نشير إلى لحظة تاريخية كان لها مطلبا موحدا، وفي نفس الوقت نبيها لدرجة أنه أراد أن يتحرر من كل أشكال الاختلافات، السياسية والثقافية والاجتماعية، التي قد تعيق مسار هذه الثورة الهادئة.

يقول فرحي (2018): " لقد أنتج الظهور المكثف للأحزاب السياسية بعد دستور 1989، ظهورا موازيا للصحافة الحزبية التي أوجدت للتعبير عن المسار الأيديولوجي المذهبي للأحزاب، ومواقفها المطروحة من الناحية السياسية" (ص 238)

وهنا يتجلى الاتصال السياسي لأول مرة في تاريخ الجزائر، متحررا من الحمولات الأيديولوجية التي أثقلته أكثر مما فعلته، وهذا وفق ما تشير مختلف الشعارات التي رفعت خصوصا في الأسابيع الأولى للحراك.

يتضح اليوم أنه بعد أن انفجر وعي الشعب، قام هذا الأخير بالتصدي لكل أشكال التعصب أو ربما التنوع والتعدد_ في الفكر السياسي والاجتماعي، الذي تلتزم به بعض المؤسسات الحزبية وغير الحزبية، كخطوة أولى للتحرر من المطالب الفئوية، التي قد تقضي حتما على أحلام الحراك في بداياته الأولى. لقد قام الحراك في أيامه الأولى وبصفة رمزية وأحيانا بصفة عملية، بإعدام

الأيديولوجيا في الساحات العمومية، من خلال الشعارات التي رفعها، والتي كانت لسان حاله وأداة تواصله مع السلطة الحاكمة.

إبعاد الأيديولوجيا عن الحراك كان أول خطوة انتقامية، في مسيرات سلمية عومت الفضاء العمومي الذي ضاق على المعارضة التقليدية مرتين، مرة بفعل السلطة ومرة ثانية بفعل انتقام الشعب!

إن الحراك في أسابيعه الأولى، كان يمثل جزءا معتبرا وكبيرا وهاما من الشعب، ولكنه لم يكن يمثل كل الشعب. لأن هناك أجزاء أخرى لابد أن ننتبه لها، حتى يبقى وطن من حق الجميع، ونحقق الإجماع ونصل إلى تخريجات لصالح الشعب والأمة والوطن.

هناك الأقلية الخائفة، ليس من الحراك بقدر ما هي خائفة على الوطن. باعتبار أنها متوجسة خيفة أن يحدث مثلما حدث في ليبيا ومصر وسوريا واليمن، باعتبار أن جزائرنا جسدا غير معزول عن امتداده الإقليمي والعرقي. هذه الأقلية هي الأخرى مع التغيير بل هي تحلم به، ولكن خوفها على وطنها جعلها تراوح مكانها، رغم أن قلبها كان مع إخوانها في الساحات (في الأسابيع الأولى للحراك)، وبذلك هي تتابع تطورات الأحداث بانقباض شديد، وتميل هذه الأقلية إلى الحلول السريعة، وقد تقبل بأنصاف الحلول لأن الاستقرار في نظرها أهم من أي شيء.

وهناك الجزء المؤدلج سياسيا من الشعب، هذا الجزء متراوح ما بين القرب من السلطة والبعد عنها، وهو مرفوض سواء أكان موالاة أو معارضة من قبل حراس الساحات لأنه لم يحقق الآمال والتطلعات.

وهناك جزء مؤدلج ثقافيا ودينيا لا يؤمن إلا بإصلاح الفرد، وبالتالي فهو ينظر بعين الريبة إلى هذا الحراك.

وهناك جزء صغير جدا يتبنى نظرية المؤامرة، وفي الغالب يأتي هذا الجزء كنتاج لقصف الإعلام المحلي.

6/ الحراك الشعبي وغياب المثقف:

للمثقف دورا هاما في عملية التواصل السياسي، باعتبار أن له دورا وسيطا في هرم المجتمع والدوله، فهو يساهم في كشف رغبات المواطنين التي قد تأتي مشفرة وغير مفهومة لدى السلطة، كما يساهم في تقديم الحلول الإستراتجية والاستشرافية للابتعاد قدر الإمكان عن دائرة الخطر، التي تهدد سلامة الدولة، كما يساهم المثقف بطريقة وظيفية في التأطير العام للمواطنين، وإرشادهم إلى الطرق السليمة للمطالبة وانتزاع الحقوق.

ترى العابد (2019) أن " تعاطي المثقف مع الواقع قبلا كان عبر التواجد في أماكن القرار، والاستثمار في سلطات المنتجات الذهنية بأدوات مادية من خلال خلق فضاءات كانت مدار السجال والنقاش والتأثر والتأثير.. إن المثقف اليوم خارج التصنيف وخارج التأثير، خنقته دوائر السلطة وتصاريف السياسة وتهميش المجتمع، فما أصبح يعيش في قلب المشهد، أو حتى أن يكون في مستوى أي حدث" (ص 53)

يتضح أن المثقف في لحظة الحراك قد انقسم بين مندهش ومسفه ومتسلق. ولكن ينبغي أن نشير أيضا إلى أن المثقف أصبح غير مرغوب فيه، باعتبار أنه يتفلسف كثيرا وغير عملي بالنسبة لمخيال الشعب.

لقد أصبح للمثقف الحالي عقدة متعلقة بإثبات الذات، بدلا من تسخير كل ما هو فلسفي أدبي فني جميل، للتحرر من كل أشكال السلط بتعبير الناقد الفرنسي رولان بارث. لقد أبرزت الكثير من منشورات الفايسبوك، الخاصة بمثقفين جزائريين _ لا ندري ان كان مجرد لقب أوحقيقة، وبعض مقالاتهم الصحفية، أنهم ينظرون إلى الشعب باعتباره "غاشي"، لأنه في اعتقادهم شعب مستقيل من كل شيء من السياسة، ومن الثقافة ومستقيل أيضا من الجامعة والمدرسة والمسجد، ومستقيل أيضا من الذوق العام والأخلاق العامة. وهذه النظرة واقعية، ولكنها سطحية كجبل الجليد على سطح الماء عند سيغموند فرويد.

خاتمة:

لما نطرح سؤالا وجيها يناسب السياق الذي نعيشه: كيف يمكن للسلطة أن تحصن الدولة والمجتمع في ظل عالم كقرية صغيرة ؟ نعتقد أن الجواب سيكون بداية وبمراعاة مقتضيات السياق العام، سيكون برفع سقف الحرية، وتجسيد الممارسة الديمقراطية نصا وفعلا. هذا هو التحصين الحقيقي للبلد في ظل هذا العالم المنفلت من كل أشكال الرقابة.

إن المطلوب اليوم هو بعث مؤسسات وسيطة _ بين المواطنين والسلطة _ تستمد شرعيتها من المواطنين، وبدعم منهم. إذ يتبين أن الأزمة الحقيقية التي تشهدها الجزائر اليوم هي أزمة غياب لقنوات التواصل، بين الرأس والقاعدة تحظى بالثقة. يتوجب اليوم على كل عناصر المجتمع، سلطة ومواطنين ومؤسسات مجتمع مدني وشخصيات مؤثرة، ونحن نمر بهذه اللحظات الاستثنائية أن تساهم في معالجة هذا الانسداد السياسي، بخلق قنوات للتواصل، وبذل جهد لترقية شكل ومضمون الحوار الوطني الشامل، الذي لا ينطلق من منطق إيديولوجي ضيق، ولا يستثني أي مكون مهما قل وزنه في المجتمع.

قائمة المراجع:

الأنصاري، عابد. (2009). تحليل الخطاب السياسي العربي الاستبداد والهيمنة وغياب الرؤية الشاملة، القاهرة: دار الكتاب الحديث.

آل سعود، سعد. (2010). الاتصال والإعلام السياسي، الرياض: دار الكتاب الحديث.

حجاب، محمد منير. (2004). المعجم الإعلامي، القاهرة : دار الفجر.

خليفة، عبد الرحمان، محمد إسماعيل. (2008). في الأيديولوجيا والحضارة والعولمة، الإسكندرية: بستان المعرفة.

العابد، سكينة. (2019). محطات في الإعلام والإعلام الرقمي، قسنطينة: دار ألفا.

عبد الفتاح، إسماعيل. (2008). معجم المصطاحات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: دار العربي.

فرحي، فيصل، سلامي. (2018). الإعلام السياسي والنخبة، الجزائر: دار الخلدونية.

فولتمر، كاترين. (2016). وسائل الإعلام الجماهيرية والاتصال السياسي في الديمقراطيات الجديدة. تر: محمد الخولي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

المصالحة، محمد حمدان. (2002). الاتصال السياسي مقترب نظري تطبيقي، الأردن: دار وائل.

بن خرف الله ، الطاهر (1991). في وسائل الاتصال السياسي. المجلة الجزائرية للاتصال. العدد: 5.

كوتري، جون ماري (1990). مقدمة في الاتصال السياسي . تر: بن خرف الله، الطاهر. المجلة الجزائرية للاتصال. العدد: 04.

فيتبينوا، (2018، سبتمبر،08). الأخبار الكاذبة تنتشر أسرع من الأخبار الحقيقية. تم الاسترجاع من موقع https://fatabyyano.net/fake_news_spread_rapidly_twitter/

هذا ما يقوله علماء النفس عن أسباب انتشار الأخبار الكاذبة، (2018، سبتمبر، 29). العربي الجديد. تم الاسترجاع من موقع https://www.alaraby.co.uk/medianews